منصب نائب الرئيس فيها رئيس رابطة الجمعيات الخيرية في الضفة، د. أمين الخطيب؛ على أن يعمل، فيما بعد، على تطوير هذه المؤسسة، لتكون بمثابة قاعدة، أو نواة، لمجلس الحكم الذاتي المقترح. وضمن هذا التصور، سوف تضم مؤسسة التطوير الاجتماعي خمس لجان أشبه بلجان وزارية، فتشكل لجنة للعلاقات الخارجية تماثل وزارة خارجية، اقترح لرئاستها د. حسام عبدالهادي؛ ولجنة للشؤون الاكاديمية يترأسها عاطف علاونة؛ ولجنة إدارية برئاسة د. كمال عبدالفتاح؛ ولجنة للشؤون القضائية برئاسة المحامي علاء الدين البكري؛ ولجنة للمالية (وزارة الاقتصاد) برئاسة حاتم أبو غزالة؛ ورشح د. أحمد سويلم لمنصب سكرتارية المؤسسة (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨٧).

غير أنه لم يصدر تأكيد من أية مصادر أخرى لمثل هذه المقترحات والترشيحات. وكتب مراسل صحيفة «عل همشمار» للشؤون العربية، بنحاس عنباري، أنه «ليس من المعروف، بعد، ما إذا كانت [الشخصيات المذكورة] على علم بسر هذه القضية، وكذلك مدى التورط الاسرائيلي في هذا الأمر» (**المصدر نفسه**).

على أية حال، لم تتوقف المساعي من أجل تطوير التعاون الاسرائيلي ـ الاردني، وتطوير نفوذ الاردن في المناطق المحتلة. ففي حفل وداعي أقامه رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد أفرايم سنيه، في نهاية أيلول (سبتمبر) الماضي، بمناسبة استقالته من منصبه في الادارة المدنية، دعا سنيه عدداً من الشخصيات الفلسطينية، الموالية للسياسة الاردنية في المناطق المحتلة، إلى القيام بدور أكثر فعالية، والتأثير في مجريات الأمور في المنطقة. وقال سنيه، معقباً على اللقاء: «لقد سعدت بمعرفة هؤلاء الاشخاص من كثب. وليس من المحتمل أن يتخلى الجمهور الفلسطيني الذي أنجب أشخاصاً [مثل هؤلاء] عن حقه في التحدث عن مصيره، ويسلم [هذا] الحق لعناصر متطرفة؛ ولا يحتمل، كذلك، ألا يكون [صوتهم] مسموعاً». وأضاف سنيه، فـ «الارهاب هو العقبة الوحيدة على طريق السلام» (**الملف**، العدد ٤٧، تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢١/٩/١٩٨٧).

ازمة في النجاح

تعرضت جامعة النجاح الوطنية في نابلس الى أزمة كبيرة أدت الى غلقها مدة تقارب الشهرين. وهذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها الجامعة لأزمة بين طلابها. فقد وقعت خلافات طلابية كثيرة، في السابق، وأدت الى تعطيل الدراسة في الجامعة لفترات مختلفة. وفي جميع هذه الحالات تمت المعالجة دون وضع حلول جذرية، مما جعل الازمة تطل برأسها مجدداً، وبشكل مأساوي هذه المرة. اذ عجز مجلس أمناء الجامعة عن تطبيق قوانين وأنظمة الجامعة، بعد تفاقم المشكلات فيما بين طلابها، مما أدى إلى حرمان أكثر من ٦٠٠ طالب وطالبة من التخرج (**البيادر السياسي**، القدس، ٢٦/٩/١٩٨٧).

بدأت الأزمة مع حلول ذكرى الهجرة النبوية الشريفة في ٢٥/٨/١٩٨٧. وقد قام مجلس الطلبة، المكلف باقامة الاحتفالات الدينية والوطنية العامة، باعلام عمادة شؤون الطلبة عن نيته إحياء هذه الذكرى، فوافقت عمادة شؤون الطلبة على ذلك، وتقرر أن يقام الاحتفال يوم الاربعاء، بتاريخ ٢٦/٨/١٩٨٧. وبناء عليه، وجه مجلس الطلبة الدعوات الى ادارة الجامعة وقسم الدراسات الاسلامية والكتلة الاسلامية وحركة الشبيبة الطلابية وقسم التاريخ وبعض الشخصيات الدينية ونقابة العاملين في الجامعة. وتم الاحتفال في اليوم المقرر له، غير أن الكتلة الاسلامية وقسم الدراسات الاسلامية رفضا المشاركة في الاحتفال من دون ابداء أسباب مقاطعتهما له. وبتاريخ ٢٩/٨/١٩٨٧، أي بعد مرور ثلاثة أيام على الاحتفال، فوجيء مجلس الطلبة بوجوه غريبة تحمل الطبول والزمور والسيوف تجوب ارجاء الجامعة، بينما يتولى أعضاء في الكتلة الاسلامية اخراج الكراسي من قاعات المحاضرات، وأعلن آخرون، عبر مكبرات الصوت في المسجد، عن تعليق الدراسة في الجامعة، بحجة القيام باحتفال الهجرة. وقد أبلغ مجلس الطلبة الى إدارة الجامعة أن مثل هذا الاحتفال غير مشروع ومخالف لقوانين الجامعة ودستور إتحاد طلبتها. واستغلت الكتلة الاسلامية الاحتفال للتهجم على منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الطلابية الأخرى داخل الجامعة. ورداً